أخبار قصيرة

رئيس وزراء التشيك يرفض زيادة تمويل أوكرانيا

قال رئيس الوزراء التشيكي أندريه بابيش إنّ على أوروبا توجيه أموالها لإنشاء نظام دفاع صاروخي أوروبي مشترك بدلاً من زيادة الدعم المالي والعسكري لأوكرانيا، معتبراً أنّ تعزيز أمن القارة يجب أن يكون أولوية. وأكد أنه سيطرح هذه الفكرة في الاجتماع المقبل للقادة الأوروبيين، مشيراً إلى ضرورة تحديد أهداف واضحة للإنفاق الدفاعي داخل الناتو، وليس الاكتفاء بالنسب المعلنة. كما أعلن رفض بلاده تخصيص أموال لتمويل مشتريات أسلحة لأوكرانيا، موضحاً أنّ مساهمة التشيك ستكون محدودة ولمرة واحدة فقط. ويأتي موقفه وسط نقاش أوروبي متزايد حول تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية في ظل تراجع الثقة بالضمانات الأمنية الأميركية.

الصين تحقق اختراقاً في استرجاع الصواريخ القابلة لإعادة الاستخدام

نجحت الصين في تنفيذ أول اختبار ناجح لاسترجاع صاروخ مداري باستخدام شبكة مثبتة على منصة بحرية، عبر صاروخ «لونغ مارش ١٠B»، في خطوة تُعزز طموحاتها لتطوير صواريخ قابلة لإعادة الاستخدام ومنافسة شركة سبيس إكس الأميركية. ويعتمد النظام الصيني على تقنية خطافات هبوط للإمساك بشبكة بحرية، ما يهدف إلى خفض تكاليف الإطلاق وزيادة كفاءة العمليات الفضائية. ويأتي هذا الإنجاز بعد سنوات من التطوير ومحاولات سابقة غير ناجحة، ضمن برنامج الصين لإرسال رواد فضاء إلى القمر قبل عام ٢٠٣٠، وسط منافسة متصاعدة في قطاع الفضاء العالمي.

قمة الناتو.. تحالف متصدع يغذي اقتصاداً دائماً للحرب

تناول مقال نشره موقع «ميدل إيست آي» حالة الانقسام داخل حلف الناتو، معتبراً أنّ قمة أنقرة عكست تصدعات متزايدة داخل التحالف، خاصةً بعد العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران واستمرار الحرب في أوكرانيا. ويرى المقال أنّ الحلف يتجه نحو زيادة الإنفاق العسكري وتوسيع مشتريات الأسلحة تحت شعار الدفاع الجماعي، بينما تتزايد المخاوف من تحوله إلى محرك لـ«اقتصاد حرب دائم». كما أشار إلى تنامي نفوذ شركات الصناعات الدفاعية، وإلى سعي أوروبا لتعزيز استقلالها الاستراتيجي عن واشنطن، في وقتٍ برزت فيه تركيا لاعباً مؤثراً داخل الحلف بفضل دورها العسكري والسياسي المتنامي.

معركة السيادة في مواجهة الابتزاز الاقتصادي

ترامب يُشعل حرباً تجارية مع إسبانيا.. ومدريد ترفض الانحناء للضغوط الأميركية

الوفاق/ أعاد التوتر الأخير بين الولايات المتحدة وإسبانيا إلى الواجهة تساؤلات مهمة حول مستقبل العلاقات بين الحلفاء داخل حلف شمال الأطلسي، وحدود استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. فالتقارير التي تحدثت عن تهديدات أميركية بوقف التعاملات التجارية مع إسبانيا بسبب رفضها زيادة الإنفاق الدفاعي إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إضافةً إلى تباين المواقف بشأن العدوان على إيران، تعكس مرحلة جديدة من العلاقات الدولية أصبحت فيها السياسة والاقتصاد أكثر ترابطاً من أي وقتٍ مضى.

ورغم حدة التصريحات، فإنّ الموقف الإسباني لا يُعبر عن رغبة في التصعيد أو القطيعة مع الولايات المتحدة، بل يؤكد تمسك مدريد بحقها في اتخاذ قراراتها السيادية بما ينسجم مع مصالحها الوطنية. فإسبانيا ترى أنّ التحالفات الدولية يجب أن تقوم على الاحترام المتبادل، وليس على فرض الإملاءات أو استخدام الضغوط الاقتصادية لإجبار الدول على تغيير سياساتها، وهو ما جعل هذه الأزمة تتجاوز كونها خلافاً تجارياً لتُصبح اختباراً حقيقياً لطبيعة العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة.

خلاف يتجاوز الإنفاق الدفاعي

على الرغم من أنّ الإدارة الأميركية ربطت تصعيدها برفض إسبانيا الالتزام بالنسبة الجديدة للإنفاق الدفاعي، فإنّ الأزمة تحمل أبعاداً سياسية أوسع. فمدريد تؤكد أنها ملتزمة بأمن الحلف الأطلسي، لكنها ترى أنّ تحديد حجم الإنفاق العسكري يجب أن يكون قراراً وطنياً يأخذ في الاعتبار أوضاع الاقتصاد واحتياجات المواطنين، وليس مجرد استجابة لضغوط خارجية.

وتعتبر الحكومة الإسبانية أنّ الأمن لا يتحقق فقط عبر زيادة الموازنات العسكرية، وإنما أيضاً عبر الاستثمار في التعليم، والصحة، والبُنية التحتية، والبحث العلمي، وهي القطاعات التي تُشكل أساس الاستقرار الداخلي. ولذلك فإنّ تخصيص مليارات إضافية للدفاع قد يأتي على حساب برامج اجتماعية يحتاجها المواطن الإسباني، وهو ما ترفضه مدريد في المرحلة الحالية. كما أنّ إسبانيا لم تتخل عن مسؤولياتها داخل حلف الناتو، فهي تشارك في عمليات الحلف، وتستضيف قواعد عسكرية استراتيجية، وتساهم في الأمن الجماعي الأوروبي، ما يعني أنّ الخلاف لا يتعلق برفض الالتزامات، بل بطريقة توزيع الأعباء بين الدول الأعضاء.

استقلالية القرار في مواجهة الضغوط الأميركية

شكّلت مواقف إسبانيا من ملفات غرب آسيا أحد أبرز أسباب التوتر مع واشنطن، بعدما رفضت مدريد الانخراط في سياسات التصعيد العسكري التي تتبناها الإدارة الأميركية، وأكدت أنّ استخدام أراضيها أو مجالها الجوي في أي عمليات عسكرية يجب أن يخضع لقرار سيادي مستقل يحترم القانون الدولي ويضع المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات خارجية. ويعكس هذا الموقف رفضاً واضحاً لتحويل الحلفاء إلى أدوات لتنفيذ أجندات لا تنسجم مع أولوياتهم الوطنية. وفي القضية الفلسطينية، اتخذت إسبانيا موقفاً أكثر تمسكاً بالقانون الدولي مقارنةً بالولايات المتحدة، إذ دعت إلى حماية المدنيين، ووقف الانتهاكات، ودعم حل الدولتين باعتباره السبيل الأكثر واقعية لتحقيق سلامٍ دائم. وفي المقابل، واجهت واشنطن انتقادات واسعة بسبب دعمها غير المشروط للعدو الصهيوني في العديد من المحطات، وهو ما اعتبرته مدريد عاملاً يفاقم الأزمة ويُضعف فرص التوصل إلى تسوية عادلة.

وأظهرت هذه المواقف أنّ إسبانيا اختارت انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالية، تقوم على احترام الشرعية الدولية ورفض الانجرار وراء سياسات القوة، حتى وإن أدى ذلك إلى خلافات مع الولايات المتحدة. كما كشفت الأزمة أنّ التباين بين البلدين لا يقتصر على ملفات أمنية أو دفاعية، بل يمتد إلى اختلاف جوهري في رؤية كلٍ منهما لإدارة الأزمات الدولية، إذ تُفضّل مدريد الدبلوماسية والحلول السياسية، بينما تعتمد واشنطن على الضغوط والتحالفات العسكرية بصورةٍ أكبر.

الاقتصاد الإسباني يمتلك عناصر القوة

رغم التحديات الاقتصادية التي مرت بها إسبانيا في العقد الماضي، فإنها تمكنت من استعادة مكانتها كواحدة من أكبر اقتصادات الاتحاد الأوروبي. ويتميز اقتصادها بالتنوع، إذ يعتمد على الصناعة والسياحة والزراعة والطاقة المتجددة والخدمات والتكنولوجيا، الأمر الذي يمنحه قدرةً أكبر على مواجهة الأزمات.

وتُعد إسبانيا أكبر مصدر لزيت الزيتون في العالم، كما تمتلك قطاعاً صناعياً متقدماً في مجالات السيارات وقطع الغيار والكيماويات، فضلاً عن قطاع سياحي يستقطب ملايين الزوار سنوياً. كذلك فإنّ معظم التجارة الإسبانية تتم داخل الاتحاد الأوروبي، بينما تُمثل السوق الأميركية نسبةً محدودة من إجمالي الصادرات، وهو ما يُقلل من حجم التأثير المحتمل لأي إجراءات تجارية أحادية. ولا يعني ذلك أنّ الاقتصاد الإسباني لن يتأثر، لكنه يمتلك من المرونة والتنوع ما يسمح له بالتكيف مع المتغيرات، خاصةً في ظل الدعم المتوقع من مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

تؤكد إسبانيا تمسكها بسيادتها ورفضها الضغوط الأميركية، معتبرةً أنّ الشراكة الدولية تقوم على الاحترام المتبادل لا الإملاءات والابتزاز الاقتصادي

أوروبا لن تترك مدريد وحدها

إذا تطورت الأزمة إلى إجراءات اقتصادية فعلية، فمن المرجح أن تتحرك مؤسسات الاتحاد الأوروبي للدفاع عن إسبانيا، لأنّ أي استهداف لدولة عضو يُعد في الوقت نفسه استهدافاً للسوق الأوروبية الموحدة.

ويحرص الاتحاد الأوروبي على حماية مصالح أعضائه في مواجهة الضغوط الخارجية، سواء عبر المفاوضات أو عبر الأدوات القانونية والتجارية المتاحة. ولذلك فإنّ أي تصعيد أميركي قد لا يبقى خلافاً ثنائياً، بل قد يتحول إلى قضية أوروبية أوسع، وهو ما قد يزيد من تعقيد المشهد ويجعل الحل الدبلوماسي الخيار الأكثر واقعية.

العلاقات بين البلدين.. اختبار لسياسة الضغوط الأميركية

تكشف الأزمة الحالية أنّ الولايات المتحدة باتت تتعامل مع بعض حلفائها بمنطق الضغوط والإملاءات، متجاهلةً أنّ العلاقات الدولية لا تُدار بسياسة التهديد أو العقوبات الاقتصادية. وفي المقابل، أظهرت إسبانيا تمسكاً واضحاً باستقلال قرارها السياسي، رافضةً تعديل مواقفها استجابةً للضغوط الخارجية، ومؤكدةً أنّ سيادتها الوطنية ليست ورقة تفاوض. ورغم أهمية العلاقات التاريخية بين البلدين، فإنّ واشنطن بدت مستعدة للمخاطرة بهذه الشراكة من أجل فرض رؤيتها، في حين اختارت مدريد التمسك بالحوار واحترام القانون الدولي والدفاع عن مصالحها الوطنية. وتؤكد هذه الأزمة أنّ قوة التحالفات لا تُقاس بقدرة طرف على فرض إرادته، بل بمدى احترامه لاستقلال شركائه، وهو ما منح إسبانيا صورة دولة متمسكة بمبادئها في مواجهة سياسة الضغط، بينما أثارت المقاربة الأميركية تساؤلات حول مستقبل الشراكة عبر الأطلسي إذا استمرت لغة التهديد والإكراه بديلاً عن الحوار والتفاهم.

ختاماً، تعكس الأزمة بين الولايات المتحدة وإسبانيا تصاعد الخلافات داخل التحالف الغربي، وتبرز تبايناً واضحاً في الرؤى بشأن السيادة الوطنية وأسلوب إدارة العلاقات بين الحلفاء. ففي حين اعتمدت واشنطن سياسة الضغوط والتهديدات الاقتصادية لدفع مدريد إلى تغيير مواقفها، تمسكت إسبانيا بحقها في اتخاذ قراراتها وفقاً لمصالحها الوطنية واحترام القانون الدولي، مؤكدةً أنّ الشراكة لا تقوم على الإملاءات بل على الحوار والاحترام المتبادل. كما أظهرت مدريد تمسكاً باستقلال قرارها السياسي، مستندةً إلى اقتصاد متنوع ودعم أوروبي يمنحها قدرة على مواجهة الضغوط الخارجية دون التراجع عن مواقفها. وتؤكد هذه الأزمة أنّ استخدام التجارة وسيلة للضغط على الحلفاء قد يُضعف الثقة داخل التحالفات الدولية، بينما يبرز الموقف الإسباني نموذجاً لدولة اختارت الدفاع عن سيادتها ومصالحها الوطنية، رافضةً الخضوع للضغوط مهما كان مصدرها، ومؤمنةً بأنّ العلاقات الدولية المستقرة تُبنى على التعاون والتفاهم لا على التهديد والعقوبات.

غزة تحت النار.. الاغتيالات تتوسع والأزمة الإنسانية تتفاقم

يشهد قطاع غزة تصعيداً متواصلاً في العمليات العسكرية الصهيونية، وسط تزايد استهداف الشخصيات المدنية والعاملين في المجال الإغاثي، إلى جانب استمرار القصف على مختلف مناطق القطاع وتشديد الحصار المفروض عليه. ومن أبرز الأحداث الأخيرة اغتيال محمد الوحيدي، المسؤول في اللجنة المصرية لإغاثة غزة، بعدما استهدفته غارة صهيونية أثناء تنقله، وتشير روايات ميدانية إلى أنه نجا من الضربة الأولى قبل أن يُستهدف مرةً ثانية، ما أدى إلى استشهاده مع ثلاثة مدنيين، بينهم طفلان من عائلة واحدة.

وأثار اغتيال الوحيدي تساؤلات واسعة، إذ لم يكن معروفاً بانتمائه إلى أي نشاط عسكري، بل ارتبط اسمه بالعمل الإغاثي وتنظيم فعاليات اجتماعية ورياضية داخل مخيمات النزوح، من بينها أنشطة هدفت إلى التخفيف من معاناة السكان في ظل الحرب.

وفي الوقت نفسه، شهدت مناطق عدة من القطاع سلسلة غارات واستهدافات متفرقة طالت خياماً تؤوي نازحين، ومراكز إيواء، وسيارات مدنية، إضافة إلى تجمعات للمواطنين في رفح وخان يونس ومدينة غزة وأحياء الزيتون والتفاح، ما أسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى، بينهم أطفال ونساء، في ظل استمرار القصف وتدهور الأوضاع الأمنية.

وعلى الصعيد الإنساني، تتفاقم الأزمة المعيشية نتيجة القيود المفروضة على دخول المساعدات والبضائع، إذ انخفض عدد شاحنات الإغاثة بشكلٍ ملحوظ مقارنةً بالفترات السابقة، الأمر الذي انعكس على الأسواق بارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية. وتشير تقديرات اقتصادية إلى أنّ أسعار العديد من المنتجات ارتفعت بنحو ٣٠٠٪ مقارنةً بما كانت عليه قبل الحرب، بينما يعيش نحو ٩٠٪ من سكان القطاع تحت خط الفقر، مع اعتماد الغالبية على المساعدات الإنسانية وتكايا الطعام لتأمين احتياجاتهم اليومية.

مسيرات مليونية في اليمن تؤكد رفض الحصار وتتمسك بوحدة الساحات

شهدت العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية مسيرات شعبية حاشدة، أكد المشاركون فيها رفضهم استمرار الحصار المفروض على المطارات والموانئ اليمنية، معتبرين أنّ القيود على حركة الملاحة الجوية والبحرية فاقمت الأزمة الإنسانية وأثّرت بشكلٍ مباشر في حياة المدنيين. وأشار البيان الصادر عن المسيرات إلى أنّ استمرار إغلاق المنافذ ومنع دخول البضائع والأدوية والاحتياجات الأساسية أسهم في زيادة المعاناة الاقتصادية والإنسانية التي يعيشها اليمنيون منذ سنوات.

وأكد المشاركون دعمهم لبيان القوات المسلحة اليمنية، معتبرين أنّ حماية السيادة الوطنية والدفاع عن البلاد حقٌ مشروع، مع التشديد على مواصلة التعبئة الشعبية والأنشطة الجماهيرية وفتح مراكز التدريب، والاستعداد للتعامل مع أي تصعيد قد تشهده المرحلة المقبلة.

كما جدد البيان التأكيد على التمسك بمعادلة «وحدة الساحات»، وتعزيز التنسيق والتعاون مع أطراف محور المقاومة، مشيراً إلى أنّ القضايا الإقليمية مترابطة وتتطلب مواقف موحدة في مواجهة التحديات المشتركة. وأعرب المشاركون أيضاً عن تضامنهم مع إيران، منتقدين السياسات الأميركية، ومشيدين بما وصفوه بتماسك الشعب الإيراني في المرحلة الأخيرة.

وتأتي هذه المسيرات في ظل استمرار الجدل حول القيود المفروضة على الملاحة الجوية، والتي أدت إلى استمرار إغلاق مطار صنعاء أمام الرحلات التجارية لسنوات، الأمر الذي انعكس على حركة السفر ونقل المرضى والمساعدات الإنسانية والبضائع. كما يرى المشاركون أنّ هذه الإجراءات أسهمت في تعميق الأزمة المعيشية وارتفاع معدلات الفقر ونقص الإمدادات الأساسية، مؤكدين ضرورة إنهاء الحصار وفتح المنافذ أمام الحركة المدنية والتجارية بما يُخفف من معاناة السكان ويُحسن الأوضاع الإنسانية في البلاد.